THE OMANI ECONOMIC ASSOCIATION
الجمعية الاقتصادية العمانية

المؤتمر السابع

التنمية المستدامة وسوق العمل
مسقط – الأحد و الاثنين 9 – 10 مارس 2014 م

ورقة بحثية
بعنوان:

إشكالية تحرير سوق العمل العماني
في ظل أزمة التشوهات الهيكلية
بين تحديات التجارة المستترة وفرص التنمية المستدامة

إعداد: د/ عبد اللطيف بلغرسة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عنابة/ الجزائر

خطة ورقة العمل

- مقدمة
- الإشكالية
- عرض الورقة
- النتائج
- التوصيات

مقدمة

إن عملية تحرير سوق العمل العماني من خلال تعديل وتطوير أو إلغاء نظام الكفالة لن تكون بالسهولة والسلاسة التي تكلمت عنها نظريات الإقتصاد الكلي الخاصة بسوق العمل، بل وبرهنت على ذلك رياضيا، و هذا راجع في الأساس إلى درجة التركيبة الديمغرافية لهذه السوق من جهة، وإلى مستوى التوليفة السكانية بين المواطن والوافد من جهة أخرى، إذ يربط ذلك عضويا بالتشوهات الهيكلية التي يوصف بها سوق العمل العماني، والتي تعددت أسبابها وتنوعت العوامل المؤدية لها وطالت مدة الظروف المشجعة على دوامها، فلا يمكن إغفال عامل إستقدام الأجانب في ذلك، كما لا يجوز التغاضي عن دافع نظام الكفالة في حدوث وتطور تلك التشوهات.

الإشكالية

إن ورقة العمل هذه تبحث في :

- أثار تحرير سوق العمل العماني من خلال نظام الكفالة.
- مشكلة التجارة المستترة .

النقطتين السابقتين لهما آثار على الإقتصاد العماني الذي سيشهد المزيد من تدفق العمالة الأجنبية، مع ملاحظة إرتفاع عدد طالبي العمل من العمانيين ومسألة تنافسيتهم مع العمالة الوافدة في إطار سياسة التعمين، كما أن ذلك سوف يعمل على تحفيز القطاعات الموجهة للتصدير وتلك التي خصصت للإستهلاك المحلي على حد السواء، مما يترتب عليه الأثر البالغ على القدرة التنافسية للإقتصاد العماني خارجيا وإحلال التوازن الكلي داخليا خاصة منه التوازن النقدي عبر تخفيض معدلات التضخم ورفع مستوى المعيشة.

المنهج

ومن ثم سوف نجلي مسألة أن التحرير يعالج أو يضاعف تشوهات سوق العمل العماني ونظام الأجور فيه، وما لذلك التحرير من دور في مشكلة التجارة المستترة التي تنشط أو تختفي نتيجة لذلك، عن طريق إستعمال المنهج الوصفي للظاهرة المدروسة والتحليلي لأسبابها والإستنباطي لنتائجها .

أولا: تحرير سوق العمل

1- تعريف الكفيل

الكفيل هو شخص ما أو مكتب ما أو شركة ما (صاحب العمل) الملزم قانوناً بتوفير العمل للشخص المستقدم من دولة ما مع تحمل كافة الرسوم المتبعة لاستقدامه، و عليه فالكفيل هو المسئول عن العامل الوافد من جميع النواحي المادية والقانونية والمعنوية وتتم تعاملات المكفول عن طريق هذا الكفيل ولعل من أهم مبررات وجود هذا النظام هو أن يتم نقل الخبرة من المكفول إلى الكفيل لإتاحة الفرصة أمام العامل العماني ليحل محل الوافد بعد فترة.

2- جدلية نظام الكفيل

إن نظام الكفيل الذي يهدف في أساسه لتنظيم سوق العمل التي تتميز بوجود عمالة وافدة أصبح محل جدل وانتقادات، حيث توصي الدراسات المختلفة والمتنوعة بإلغاء نظام الكفيل نتيجة شكاوى الوافدين من تعرضهم لبعض الانتهاكات لقوانين العمل، ويرى بعض الباحثين أن العمل بنظام الكفيل يتضمن انتهاكا لحقوق العامل ويجعل حياته مرتبطة بشخص الكفيل.

بينما يرى باحثون آخرون أن هذا النظام تم وضعه ليكون الكفيل راعياً للعامل ومساعداً للدولة في ضبط سوق العمل، و أمام هذا الجدال تتزايد اهتمامات البلدان الخليجية بما في السلطنة بضرورة إعادة النظر فى نظام الكفيل وإيجاد البدائل المناسبة له.

مسيرة واحتفال لعمال وعاملات أجانب بلبنان

للمطالبة بإلغاء نظام الكفالة المطبق في لبنان

وكيل الوزارة للشؤون العمالية لـ«الاقتصادية»: استبدلنا «نقل الكفالة» بـ«نقل الخدمات»

«العمل»: حررنا كل القيود في نظام الكفالة.. ولم نعد نعترف بوجوده

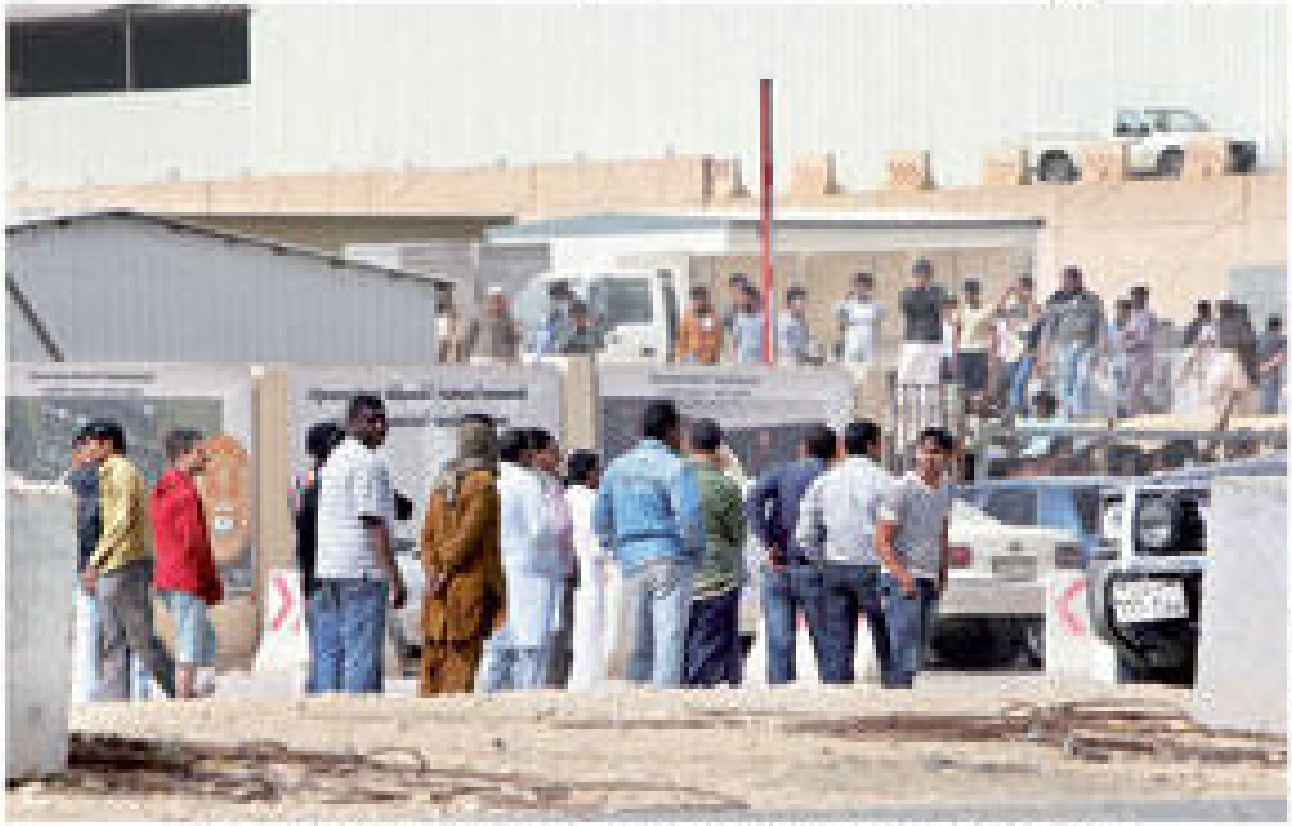

يتنقل عدد العمال الوافدين في السعودية وفق أحد الإحصاءات نحو 9 ملايين وافد، وفي الصورة يظهر عدد من الأجانب العاملين في أحد المشاريع السعودية

الحميدان: لا يوجد في السعودية اليوم نظام كفالة.. وإذا كان المقصود تحرير سوق العمل فهذا أن يحدث

[illegible] الحميدان

[illegible] الكفالة في أدبياتنا السابقة، وقال: نحن لا نعترف بمسمى الكفالة»، مشيرا إلى أنه في حال مراجعة كل أنظمة وزارة العمل اليوم لا يمكن أن تجد ما يشير إلى نظام الكفيل.

وأضاف وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية والاقتصادية: لقد قامت الوزارة بإلغاء كل القيود التي كان يمارسها صاحب العمل على العامل الوافد بدءا من حرية التنقل والاستقطاب بالجوازات وانتهاء بحرية نقل خدماته من جهة أي جهة إلى أخرى، ما يعني أنه لا يوجد [illegible] الأمر وفق [illegible].

وزاد: أود التأكيد أن ما نسعى إليه الآن هو ضمان حقوق العامل الكاملة، دون الانتقاص بصاحب العمل، وهو ما تحقق من خلال إلغاء الكفيل، حيث [illegible] عبودية حقوقية، وأن يخضع [illegible] بشرية تتبع [illegible] الإشراف على أوضاع العمالة الوافدة وإلغاء أي دور للكفيل التقليدي، مؤكدا على أن صعب هذا الحق [illegible] وفقا [illegible] يضمن للعامل الوافد [illegible] خارج نطاق العمل.

وأشار عضد الدراسة حفظ الضمان حقوق العامل وصاحب العمل، منها استحداث وثيقة تأمين [illegible] العامل الوافد [illegible] الداخل والخارج حال حفظها [illegible] عليه، يأتي متسقا مع توجه [illegible] الحكومي لضمان حقوق [illegible] العاملين في القطاع الخاص [illegible] العمالة الوافدة [illegible] الكفالة بين العمال الإيجابيات [illegible] الوافدين أعطت [illegible] حقوقه الدول المضيفة.

الاقتصادية

*تخفيض العمالة الوافدة مستحيل مع نظام الكفيل

- **أعدت شركة أبحاث متخصصة إسمها سنيار كابيتال دراسة عن العمالة في دول مجلس التعاون، وتطرقت إلى توجهات هذه الدول ناحية خفض العمالة الوافدة، مؤكدة أن ذلك يعتبر مستحيلاً الآن في ظل وجود نظام الكفيل، المسؤول الأول عن تضخم العمالة، لا سيما الهامشية منها، فضلاً عن إمكان التحايل والالتفاف على هذا النظام بما بات يسمى بـ«تجارة الإقامات».**
- **وقالت الدراسة إن نظام الكفيل يسمح للقطاع الخاص باستقدام عمالة رخيصة، أما التشديد في هذا الصدد فسيؤدي حتماً إلى ارتفاع التكلفة، وبالتالي فقدان شركات ومؤسسات لتنافسيتها، كما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بدور القطاع الخاص في الخطة التنموية عموماً.**
- **وتنصح الدراسة باعتماد تجربة البحرين التي ألغت نظام الكفيل، وبتجربة قطر الرامية إلى استقدام عمالة خليجية بميزات تنافسية.**
- *عنوان مقال بجريدة القبس الكويتية عدد يوم 2013/03/19.

إن إلغاء نظام الكفيل يجب أن يسبقه تغييرات جذرية في نظام الإستقدام، ابتداءا بفتح باب الاستقدام بشكل كامل ومن دون تضييق أو إبطاء، وإضافة رسوم شهرية مرتفعة على كل تأشيرة يتم استصدارها، بحيث نضمن أن يقل معدل تدفق العمالة سنويا، وبنفس الوقت يحق للشركة أن تستقدم موظفا بديلا من دون صعوبات لو قرر الموظف الذي استقدمته أن ينتقل لشركة أخرى، كما سنضمن أن تبقى ثروات البلد في داخله بدل أن يتم تحويلها للخارج.

ثانيا: أزمة التشوهات الهيكلية

لن نبالغ إذا قلنا أن أهم التشوهات التي تشوب اقتصاد السلطنة هي تلك المتعلقة بسوق العمل، و التي نتج عنها حدوث اختلالات هيكلية في السوق، تسببت بشكل كبير في عرقلة جهود التعمين وتوطين الوظائف في القطاع الخاص وتكبح جهود الحكومة الرامية إلى القضاء على البطالة.

صافي الزيادة في القوى العاملة الوطنية في ٢٠١٣م

المعينون	المستقيلون والمنتهيه خدماتهم	صافي الزيادة
٥٧٩٨٠	٤٣٩٢١	١٤٠٥٩

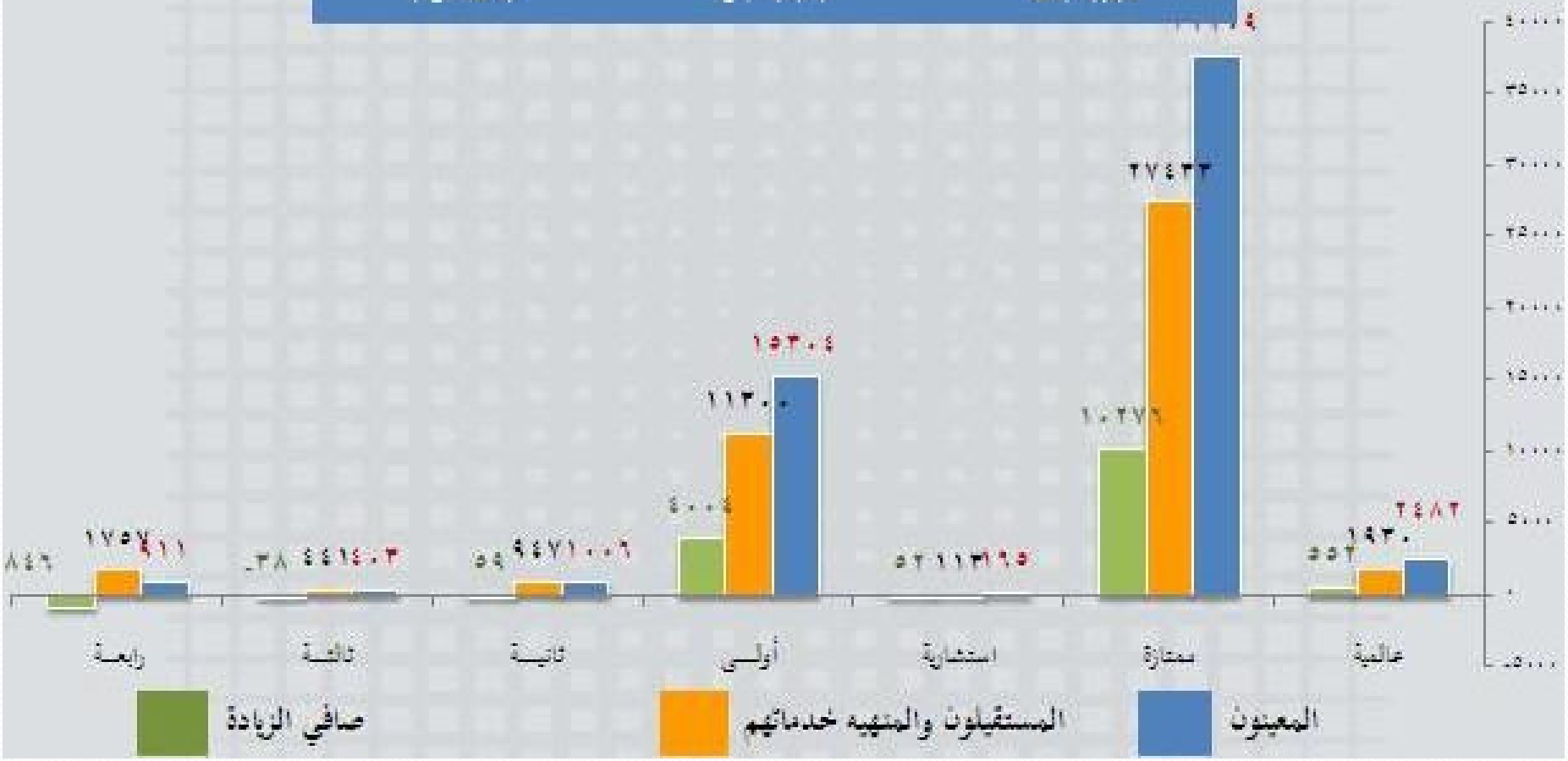

صافي الزيادة في القوى العاملة الوافدة في ٢٠١٣م

المصرح بإستقدامهم	المغادرين	صافي الزيادة
٣٣٢٠٦٣	١٩٦٦١٦	١٣٥٤٤٧

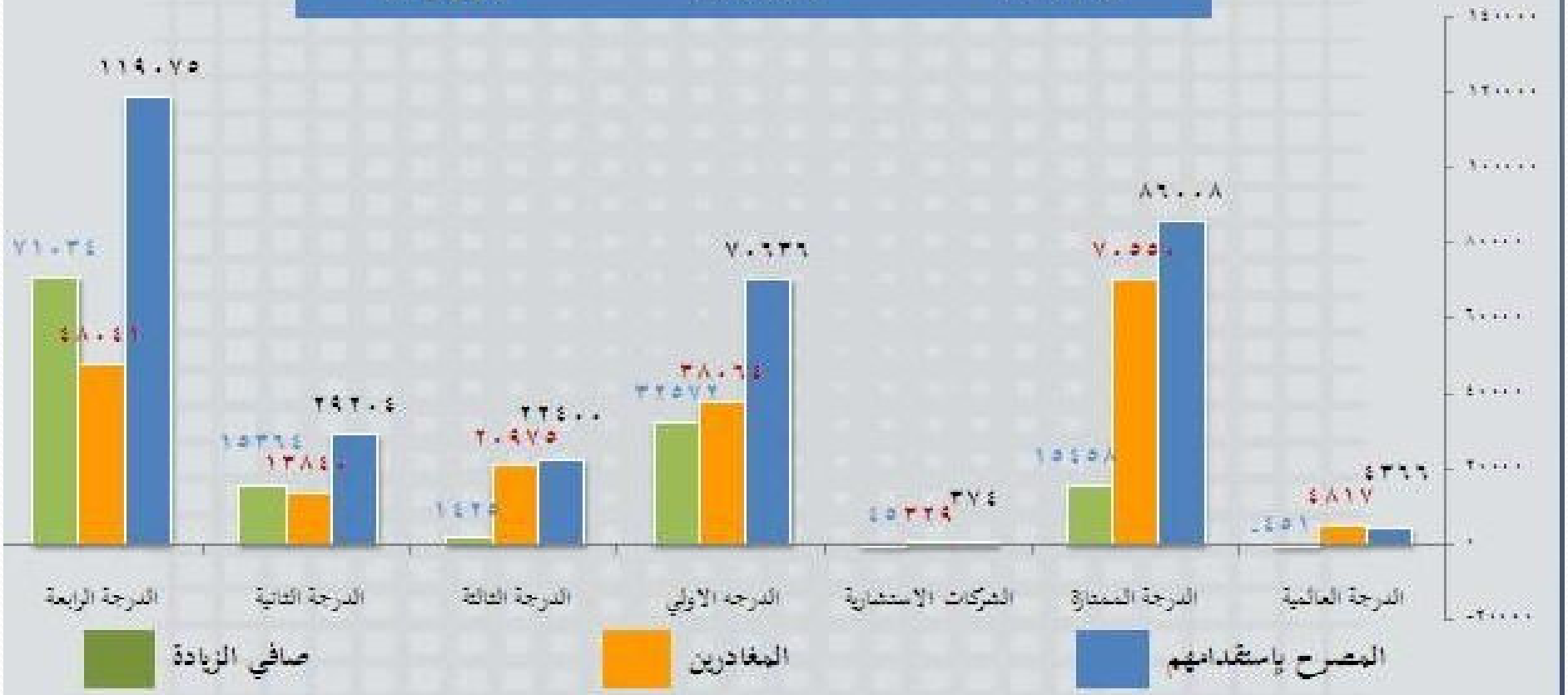

مظاهر التشوهات الهيكلية في سوق العمل العماني

1- مشكلة التركيبة السكانية

التطور السكاني في السلطنة

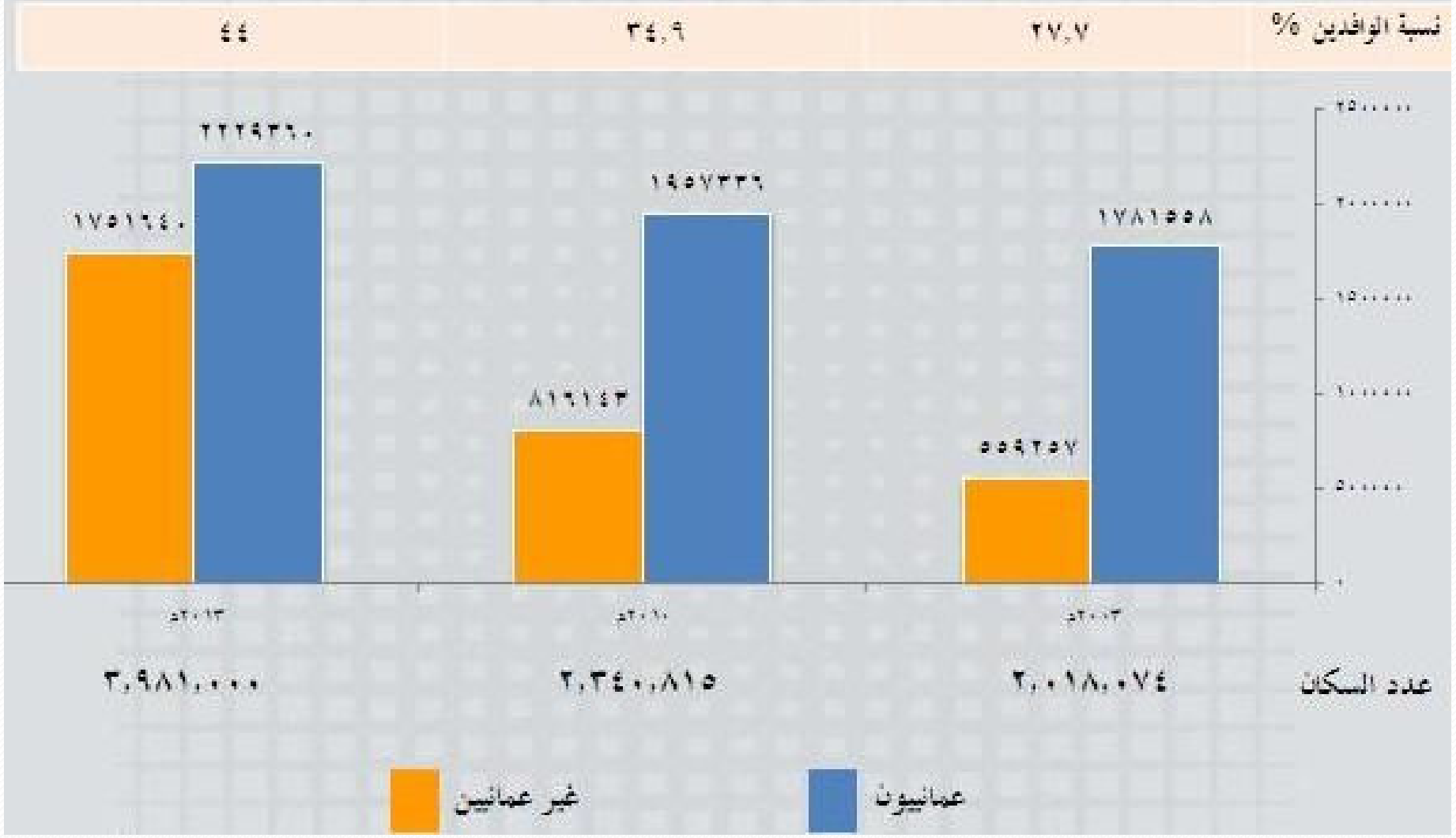

جملة السكان في السلطنة حسب الجنسية والمحافظات والولايات (تقديرات منتصف العام)

Total Population in the Sultanate by Nationality , Governorate & Region Wilayat (Mid - Year Estimate)

Governorate	Year السنة						المحافظات
	[2]2011		[1]2010		2009		
	وافد Expatriate	عماني Omani	وافد Expatriate	عماني Omani	وافد Expatriate	عماني Omani	
Muscat Governorate :-	**585,090**	**418,652**	**368,872**	**407,006**	**502,293**	**447,401**	**محافظة مسقط :-**
Muscat	91,477	19,817	7,950	19,266	8,345	24,306	مسقط
Mutrah	140,928	48,857	102,637	47,487	194,571	66,248	مطرح
Al Amrat	8,710	46,943	12,757	45,643	11,211	41,676	العامرات
Bawshar	244,121	75,067	119,258	72,977	159,694	82,995	بوشر
As Seeb	93,821	190,203	118,083	184,909	122,187	190,541	السيب
Qurayyat	6,033	37,765	8,187	36,724	6,285	41,635	قريات

مظاهر التشوهات الهيكلية في سوق العمل العماني

2- مشكلة العمالة الوافدة

إجمالي عدد العمالة إلى إجمالي العمالة العمانية خلال الفترة 2008م – 2010 م

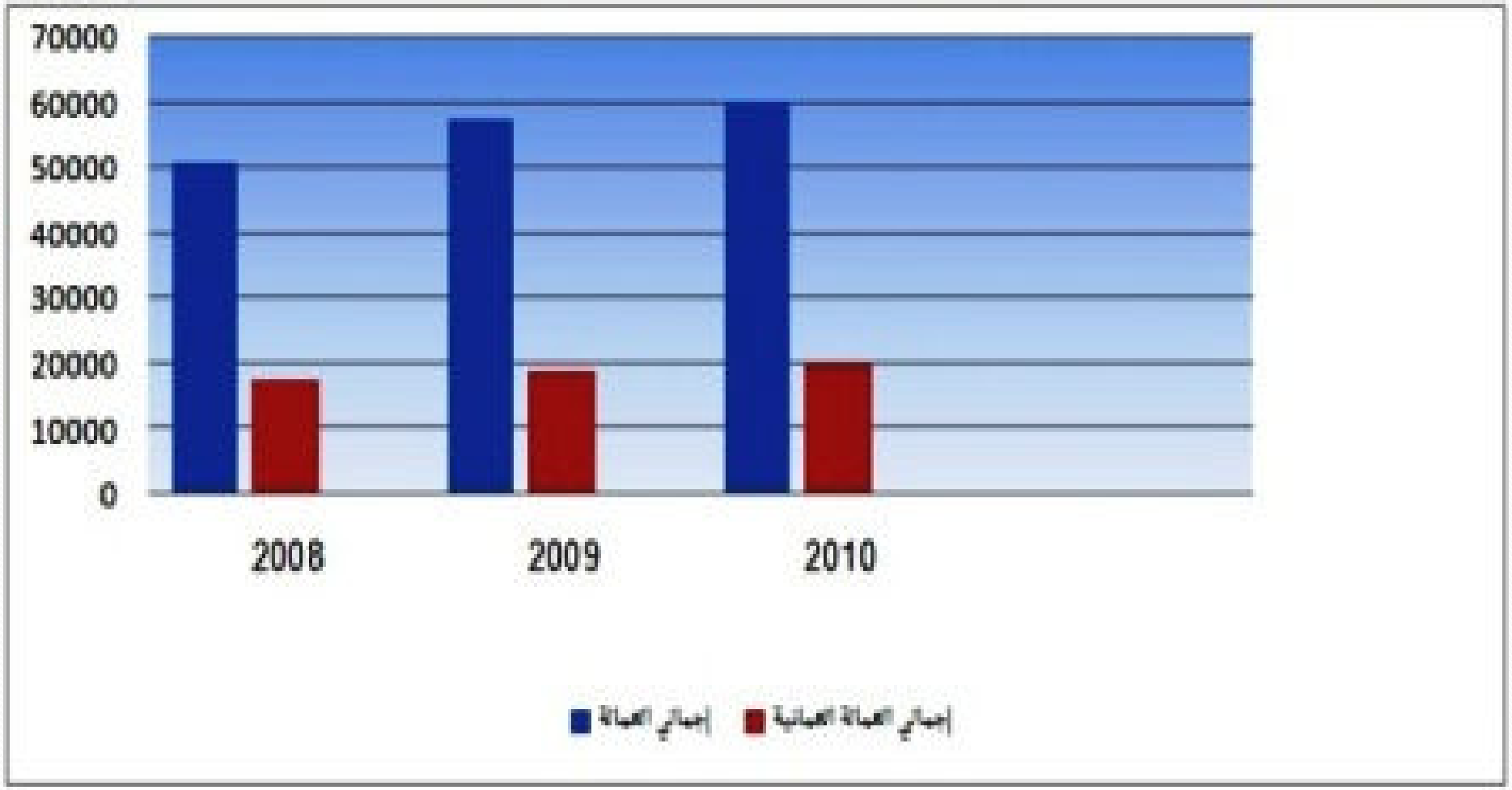

مؤشرات عامة عن العمالة

الدولة	عدد العمالة الوطنية بالقطاع العام (ألف)	نسبة العمالة الوطنية للقطاع العام	عدد العمالة الوطنية بالقطاع الخاص (ألف)	نسبة العمالة الوطنية بالقطاع العام إلى مجموع العمالة الوطنية	إيرادات النفط لكل مواطن عامل (دولار سنوياً)
الكويت	220	73.6%	42	84.0%	265.849
السعودية	885	92.2%	725	55.0%	111.180
البحرين	36	87.8%	84	30.0%	24.903
قطر	62	44.1%	9.5	86.7%	372.126
الإمارات					
عمان	131	85.6%	178	42.4%	53.867

■ المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار، بيانات رسمية ■

إن نتائج التشوهات الهيكلية في سوق العمل العماني تؤشر إلى قضايا في غاية الأهمية تتعلق بسوق العمل والتشوهات التي مازال يعاني منها والتي تزداد مع استمرار ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل بما يتناسب وأعداد الداخلين إلى السوق من الخريجين والفنيين والأيدي العاملة العادية وغيرها من المواطنين.

إن هدف القطاع الخاص هو تقليل التكلفة عن طريق السعي إلى توظيف قوى عاملة عالية الإنتاجية ومنخفضة الأجر، و بالمقابل يسعى الباحثون عن العمل العمانيين إلى الحصول على أعلى مستوى أجر ممكن، الشيء الذي لا يجعلهم محبذين لدي القطاع الخاص مقارنة بالعمالة الوافدة، والتي تشكل 44% من سكان السلطنة مع نهاية سنة 2013.

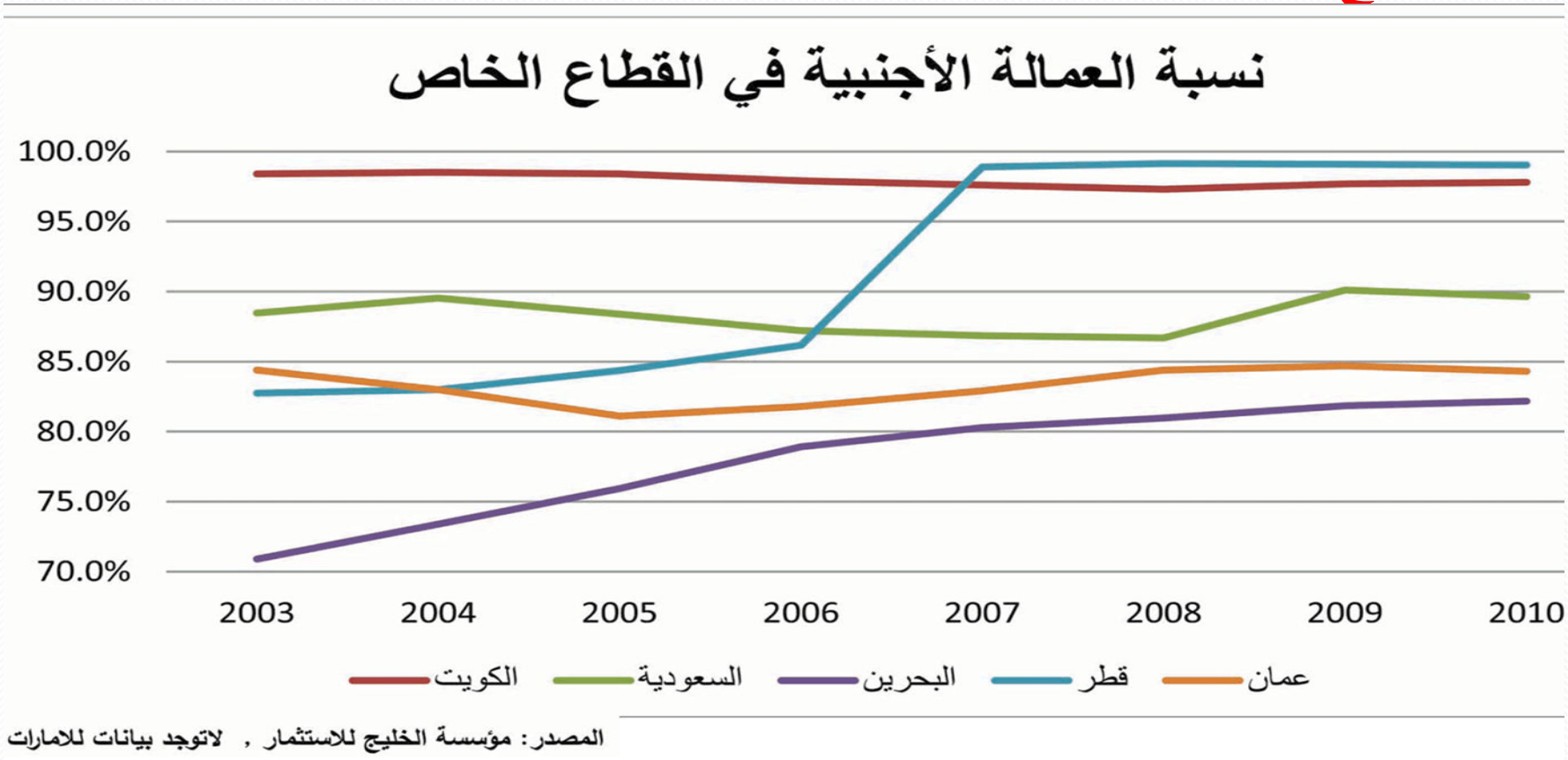

- وفي ضوء ما شهده سوق العمل من تطور وتوسع في الأنشطة الاقتصادية فإن العدد الإجمالي للقوى العاملة بالقطاع الخاص في نهاية عام 2013م بلغ (1.776.583) عاملاً وعاملة موزعين على النحو الآتي:

- (224.698) قوى عاملة وطنية بأجر في القطاع الخاص

- (1.308.981) قوى عاملة وافدة بفئة الأعمال التجارية

- (242.904) قوى عاملة وافدة بفئة الخدمات الخاصة

- وبهذا فإن نسبة القوى العاملة الوافدة تبلغ نحو (39 %) من العدد الإجمالي للسكان في عام 2013م.

توزيع القوى العاملة بالقطاع الخاص حسب المحافظات

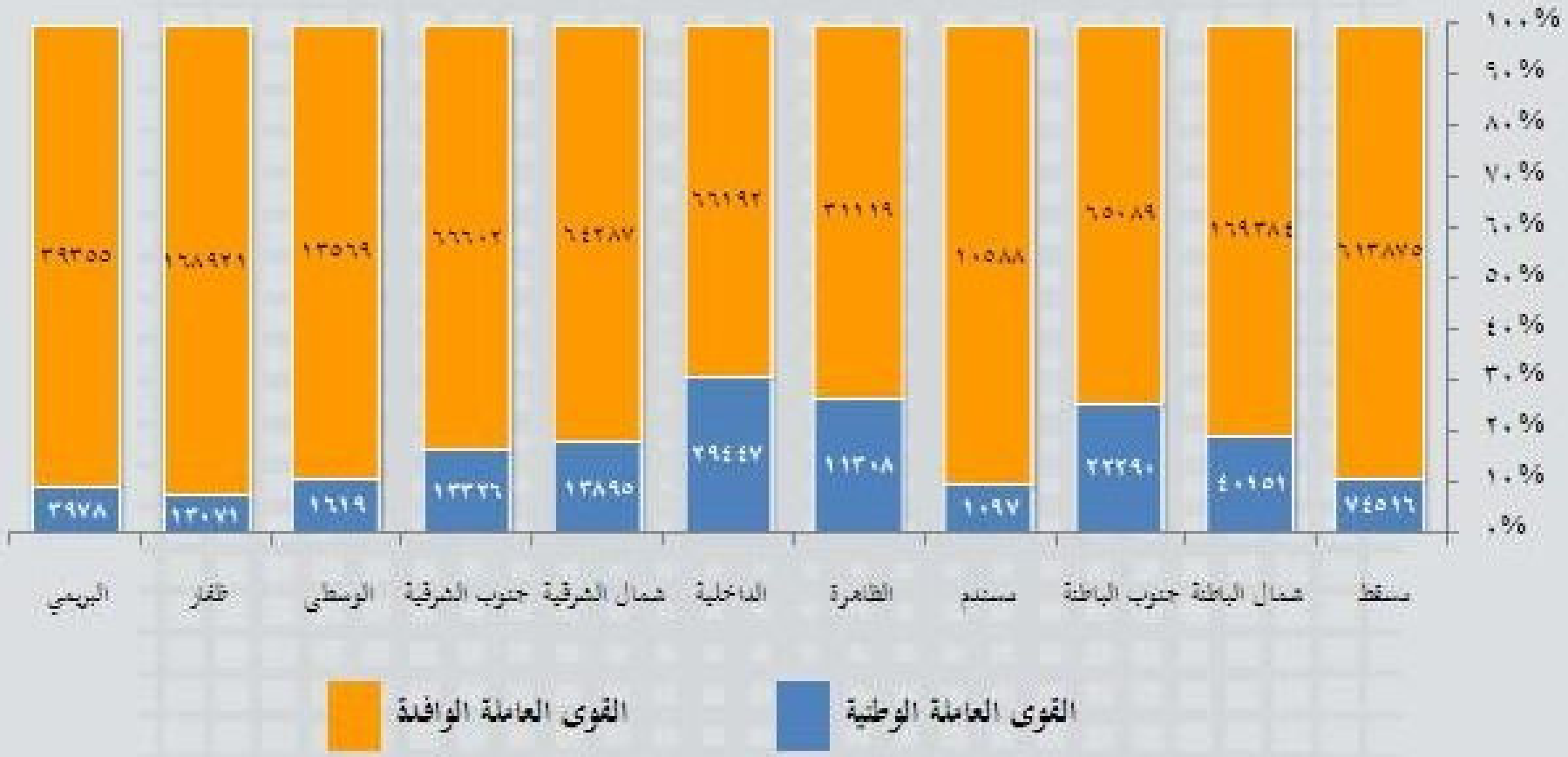

توزيع القوى العاملة بالقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية

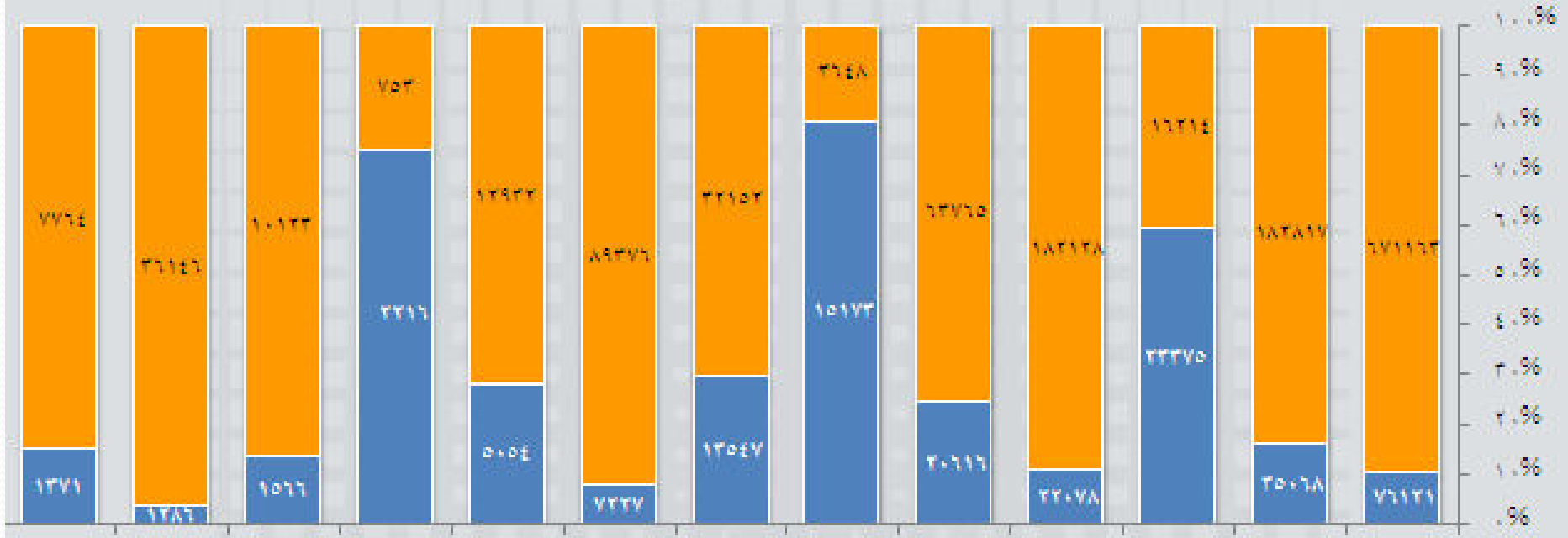

١
وظيفة
قطاع خاص
٢
وظيفة
قطاع خاص

فرص العمل لكل ١٠٠٠ وظيفة بالقطاع الخاص
حسب درجة المنشآة

مظاهر التشوهات الهيكلية في سوق العمل العماني

3- تحويلات العمالة لخارج السلطنة

- الشكل البياني التالي يوضح تحويلات العمالة من 2007-2011:

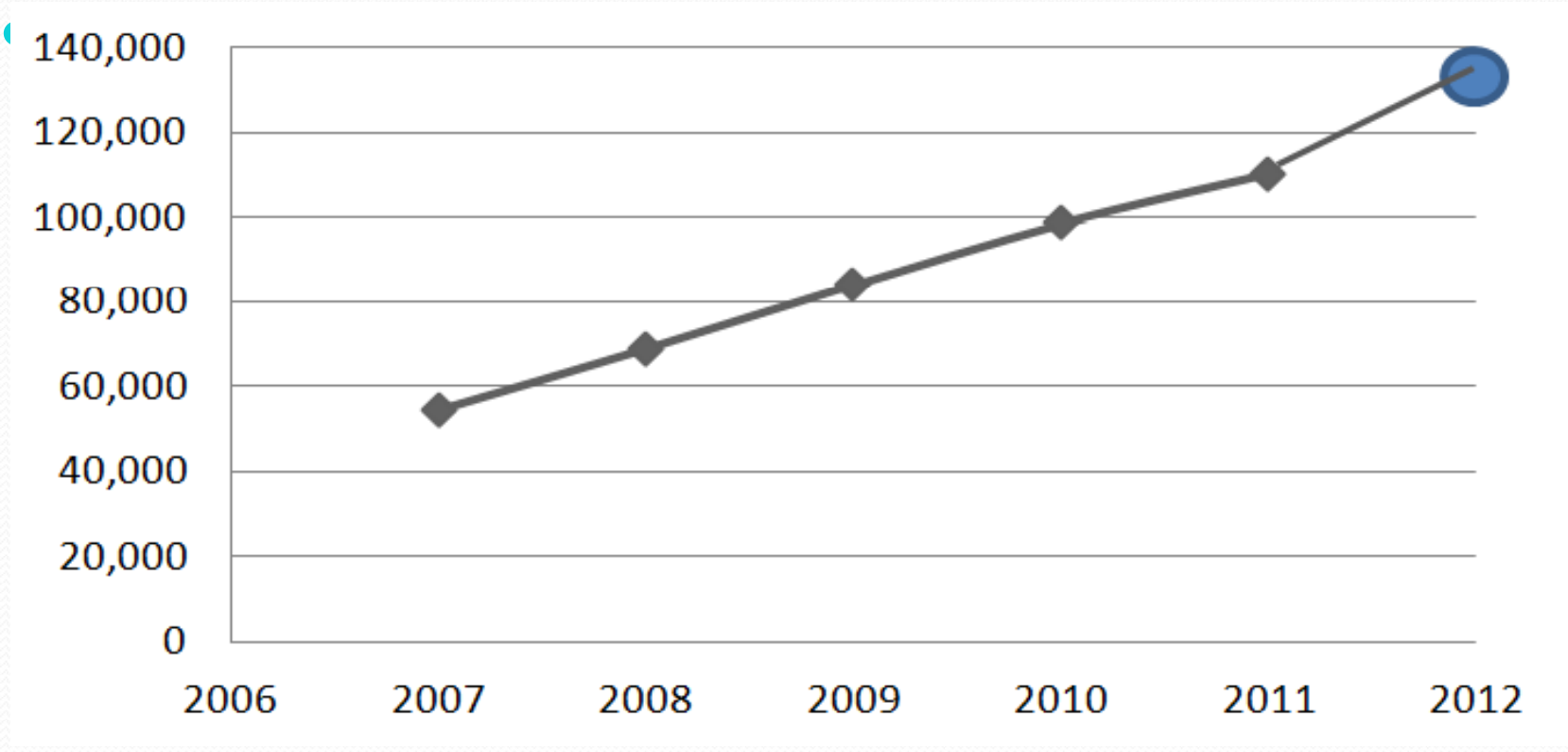

- المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير الربعي 2012

أكبر الدول المصدرة لتحويلات العمالة الأجنبية عام 2011م
(مليون دولار)

الولايات المتحدة	51592
سويسرا	30779
السعودية	28475
الاتحاد الروسي	22730
ألمانيا	16677
فرنسا	14769
إيطاليا	13017
إسبانيا	12904
كوريا الجنوبية	11865
الكويت	11770
لوكسمبورغ	11399
هولندا	10974
عمان	7215
لبنان	4820
اليابان	4771
بلجيكا	4574
النرويج	4427
إسرائيل	4274
النمسا	4047
الهند	3888
أستراليا	3776
الصين	3566
كازاخستان	3544
المملكة المتحدة	3256
أندونيسيا	3164
الدنمارك	3153
تايلاند	2397
إيرلندا	2381
التشيك	2312

المصدر: البنك الدولي

InfoGraphic

مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية

www.alriyadh.com

تطور حوالات الوافدين

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
(مليار ريال) الحولات	51.4	57.3	59	78.5	94.4	98.1	101	105	109
نسب النمو	0.01	0.11	0.03	0.33	0.20	0.04	0.03	0.04	0.04

(مليار ريال) الحولات — نسب النمو

InfoGraphic

مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية

www.alriyadh.com

التحويلات المالية الخارجية ونسبة التوفير التقديرية في دول المجلس ■

الدولة	معدل نسبة التحويلات التقديرية إلى الناتج القومي	قياس نسبة التوفير إلى أكثر الدول في التوفير	نسبة المصريين إلى المواطنين	نسبة الهنود إلى المواطنين	نسبة الباكستانيين إلى المواطنين
الكويت	%8.6	%82.5	%28.2	%34.7	%10.8
السعودية	%5.5	%64.7	%5.4	%7.8	%5.4
البحرين	%8.7	%62.1	%5.2	%20.6	%8.6
قطر	%4.6	%100	%35.1	%100.3	%100.3
الإمارات	%5.9	%79.4	%14.9	%230.8	%47.8
عمان	%11.1	%65.2	%2.1	%22.9	%4.9

■ المصادر: البنك الدولي، صندوق النقد، حسابات تقديرية لمعدل نسبة التحويلات ونسبة التوفير ■

مظاهر التشوهات الهيكلية في سوق العمل العماني

4- مشكلة العمالة السائبة

ثالثا: تحديات التجارة المستترة

تتمثل التجارة المستترة بقيام العامل الوافد بممارسة نشاط تجاري أو مهني لحسابه، أو بالاشتراك مع غيره متستراً تحت اسم وهوية شخص أو مواطن عماني مع عدم سماح القوانين التجارية أو التي تنظم الأعمال المهنية في السلطنة بهذا الأمر، كما يمكن تعريف التجارة المستترة بأنها القيام بجلب عمالة وافدة لتعمل في مهن وتجارات مختلفة مقابل أن يدفع الوافد مبلغاً زهيداً جداً من المال لكفيله.

إن البيانات المتوفرة بشأن عدد المنشآت التي تتعامل مع الوزارة لاستقدام وتشغيل القوى العاملة الوافدة تشير إلى أن أعداد المنشآت المسجلة لأول مرة في قطاع المقاولات خلال الفترة من عام 2006م وحتى عام 2013م ازدادت سنوياً على النحو المبين في الجدول التالي الذي يوضح بأن هذه الزيادة تركزت بشكل أساسي في المنشآت المسجلة بالدرجة الرابعة والثالثة التي تعاني من انتشار ظاهرة التجارة المستترة فيها إلى جانب تعدد السجلات التجارية وإدارة القوى العاملة الوافدة لهذه المنشآت من الباطن.

عدد المنشآت المسجلة(لأول مرة) في قطاع المقاولات
خلال الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م

درجة المنشأة	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م
عالمية	٢٥	٦	٨	٨	١١	١٢	٥	١٣
ممتازة	٢	٤٦	١٢٦	٨٦	٧٠	٨٠	٨٠	٧٣
أولى	١٩٥	٤٥٩	٤٣١	٦٣١	٦٣٦	٧٣١	٨٩٢	٦٢٧
ثانية	١٣١	٢٤٧	١٩٦	٤٢٣	٣٩٤	٤٦٨	٤٦٩	٣٤٥
ثالثة	١٦٣	٢٧٦	١٢٨	٩٨٣	١١٩٣	١٦٧٠	١٢٨٢	٦٨١
رابعة	١٢٩٢	٢٢٩١	٢٢٢٨	٣١٣٩	٢٩٤٩	٧٣٤٢	٩٤١٢	٨٠٦٢
المجموع	١٨٠٨	٣٣٢٥	٣١١٧	٥٢٧٠	٥٢٥٣	١٠٣٠٣	١٢١٤٠	٩٨٠١

تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى ظاهرة هامة تؤثر في توزيع وتنظيم القوى العاملة في سوق العمل بالقطاع الخاص وهي ظاهرة تعدد السجلات التجارية وانعكاساتها على وضع سوق العمل وتوزيع القوى العاملة الوطنية والوافدة حيث تم رصد مجموعة من الحالات لتعدد السجلات التجارية بلغ عددها (48.203) سجل تجاري التي تبين بأن أعداداً كبيرة من هذه المنشآت في قطاع الإنشاءات وما نسبته (61.5%)بالدرجات الثالثة والرابعة ونسبة كبيرة منها لا يعمل بها أية أعداد من القوى العاملة الوطنية مما تنعكس آثارة بشكل غير إيجابي على الجهود التي تبذلها الحكومة والجهات المعنية بالقطاع الخاص من أجل تنمية وتعزيز الدور الهام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات التشغيل والتنمية وتوفير فرص العمل للقوى العاملة الوطنية.

ظاهرة تعدد السجلات التجارية

- عدد الحالات التي بها أكثر من سجل (٤٨٢٠٣) سجل تجاري
- أكثر الأنشطة تعدداً في سجلات المقاولات
- أكثر الدرجات تعـــدداً في السجلات الرابعة والثالثة وتمثل نسبة (٦١.٥%).

توضح الأمثلة التالية كيفية تفاعل وتأثير تعدد السجلات التجارية على انتشار ظاهرة التجارة المستترة وما تحدثه من زيادة غير مبررة في أعداد القوى العاملة الوافدة بهذه المنشآت وما ينجم عن هذه الممارسات من آثار غير إيجابية على التشغيل وتوفير فرص العمل الحر وكذلك فرص العمل بأجر للقوى العاملة الوطنية.

مثال : تعدد السجلات حسب درجة المنشأة

المنشأة	عدد السجلات	عدد القوى العاملة الوافدة	عدد القوى العاملة الوطنية
أ	١١٧	١٨٢٣	صفر

مثال : تعدد السجلات حسب القطاعات الإقتصادية

المنشأة	عدد السجلات	عدد القوى العاملة الوافدة	عدد القوى العاملة الوطنية
أ	١١٧	١٨٢٣	صفر

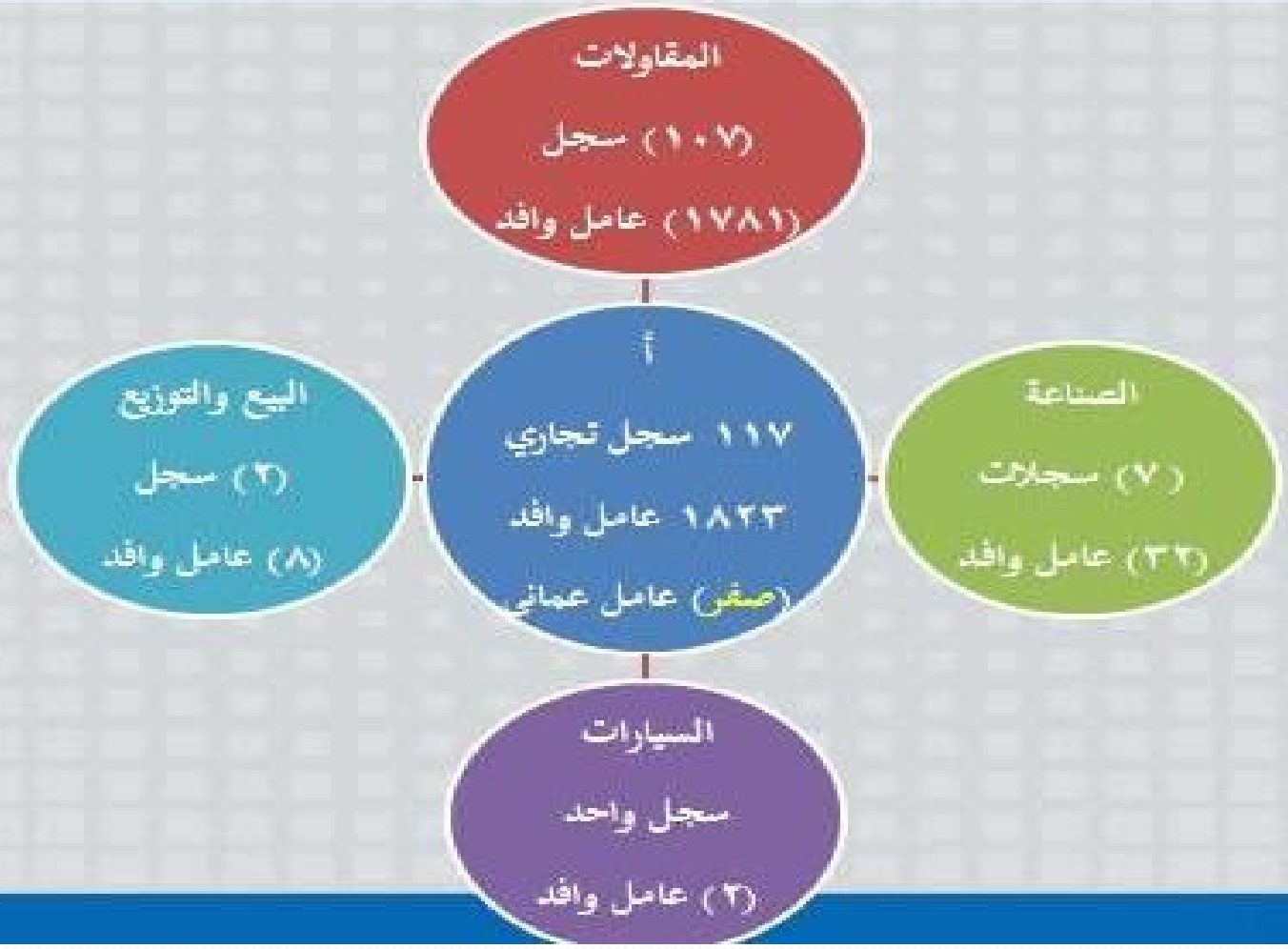

مثال : تعدد السجلات حسب درجة المنشأة

المنشأة	عدد السجلات	عدد القوى العاملة الوافدة	عدد القوى العاملة الوطنية
ب	٥٠	٤١٨	صفر

مثال : تعدد السجلات حسب القطاعات الإقتصادية

المنشأة	عدد السجلات	عدد القوى العاملة الوافدة	عدد القوى العاملة الوطنية
ب	٥٠	٤١٨	صفر

إن التجارة المستترة طريقٌ لنزيف المليارات من الريالات العمانية، التي تخرج في شكل تحويلات سنوية عبر شركات وهمية، باع فيها مواطن اسمه وتوقيعه؛ ليوضع على لافتة شركة، وتصبح ستارًا لتجارة واقتصاد خفي يضر بإقتصاد الوطن ورزق المواطن.

عدد المنشآت التي تم إحالتها إلى الإدعاء العام في الدعاوى المتعلقة بالتزوير وفقاً لدرجة المنشأة

درجة المنشأة	عدد المنشآت
العالمية	٢
الممتازة	٣
الأولى	٣٠
الثانية	١٨
الثالثة	١٦
الرابعة	٤٣
مجموع المنشآت	١١٢

ضبط وتقنين و مراقبة عملية الإستقدام للحد من التجارة المستترة

إن الآثار السلبية للتجارة المستترة تنتج عن عاملين مهمين: هما رأس المال والعمل،فيما يتعلق برأس المال، فقد تحولت رؤوس الأموال إلى الخارج، فضلاً عن الآثار الاقتصادية الخطيرة التي تضر بالاقتصاد، فمعدلات النمو الاقتصادي غير حقيقية نتيجة وجود اقتصاد مستتر مخفي عن الأنظار، وكذلك لا تعرف معدلات الباحثين عن عمل الحقيقيين، ونتيجة للتجارة المستترة ازدادت نسبة الباحثين عن العمل بسبب استحواذ العمالة الوافدة على الوظائف خاصة في القطاع الخاص، والمدهش في هذا الجانب أن بعض هذه العمالة لا يمتلك الخبرة بل حصلوا عليها من العمل في السلطنة.

رابعا: فرص التنمية المستدامة

إن إستراتيجية"عمان 2020"التي تم اعتمادها عام 1995 تهدف إلى إحداث تطوير كمي ونوعي فى مجالات التعليم العام والتعليم الفنى والتدريب المهنى بما يسمح بزيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفنى والتدريب المهنى من 5.4% عام 1995 إلى نحو 50% عام 2020 وزيادة نسبة القوى العاملة من 17% من إجمالى السكان عام 1995 إلى نحو 50% عام 2020 ورفع نسبة التعمين فى القطاعين الخاص و العام بحيث تصل نسبة التعمين فى القطاع العام إلى نحو 95% بدلا من 68% و 75% فى القطاع الخاص بدلا من 15% عند وضع الإستراتيجية عام 1995، و هي كلها جهود تصب في معالجة تشوهات سوق العمل العماني و القضاء على التجارة المستترة و إستغلال فرص التنمية المستدامة.

الخلاصة

إن مستقبل العمانيين يرتبط بالقطاع الخاص القادر على استيعاب القوى العاملة الوطنية وقد تحققت نسب تعمين مشجعه عام 1997 فى بعض القطاعات مثال البنوك التجارية 9.87% وقطاع الفنادق وقطاع الصناعة نحو 28% وينتظر أن يستوعب القطاع الخاص مع مطلع عـام 2020 حوالى 70% من العمالة الوطنية بدلا من النسبة الحالية التى تقدر بنحو 27%، وهذا ضمن إستراتيجية السلطنة لعام 2020.

التوصيات

- 1_ضبط عملية التحرير و جعلها نسبية وفق مستوى متطلبات الأنشطة و الفعاليات الإقتصادية و الإجتماعية و التنموية .
- 2_معالجة أسباب ودوافع التجارة المستترة ومحو آثارها السلبية، و من ثم القضاء عليها و ليس العكس.
- 3_تصحيح تشوهات سوق العمل خاصة نظام الأجور عبر وضعها في إطار سياسة التعمين .
- 4_رفع القدرة التنافسي لطالبي العمل العمانيين مقاربة بالعمالة الوافدة
- 5_ربط علاقة مباشرة بين عملية تحرير سوق العمل العماني و رفاهية المواطن
-

مني إليكم الشكر على الإصغاء
و منكم إلي النقد و الإثراء
و السلام عليكم

د/ عبد اللطيف موسى بلغرسة
باحث بالمركز الجزائري للأبحاث و الدراسات الإقتصادية
عضو هيئة التدريس بقسم الإقتصاد
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عنابة/ الجزائر